

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

UNRWA's role in reducing poverty in Palestine - refugee camps in the Gaza Strip as a model -

د/ هدى حفصي

جامعة الجزائر 3

hafsi.houda@univ-alger3.dz

د/ مولود حواس*

جامعة الجزائر 3

houas.md@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال: 2019/12/29 تاريخ القبول: 2020/05/11 تاريخ النشر: 2020/06/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مختلف الظروف التي يعاني منها اللاجئين الفلسطينيون في مخيمات قطاع غزة، وتسليط الضوء على مساهمة وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في هذه المخيمات.
الكلمات المفتاحية: الفقر، اللاجئين، الأونروا، المخيمات الفلسطينية، قطاع غزة.

Abstract:

The study aimed at identifying the various conditions experienced by the Palestinian refugees in the camps in the Gaza Strip in particular, and highlighting the contribution of UNRWA in reducing poverty in these camps.

Keywords: Poverty, Refugees, UNRWA, Palestinian Camps, Gaza Strip.

* المؤلف المرسل: مولود حواس

مقدمة:

تعرضت فلسطين ككيان سياسي لعملية تدمير شاملة نتيجة قيام احتلال العدو الإسرائيلي لأكثر من ثلثي أراضيها، فقدت من خلالها المدن والقرى والأراضي ومصادر المياه والمحميات الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى تشريد سكانها في المنافي والشتات وفقدان المجتمع الفلسطيني لمقوماته، وتدمير غالبية المنظومة الاجتماعية وإخضاعهم لعمليات التشتيت القسري في مواقع جغرافية.

ولقد أصبح من نافلة القول أنه عند الحديث عن قطاع غزة أن يتطرق المرء بحديثه عن الواقع الفلسطيني المتدهور في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين مع إلقاء الضوء على أوضاعهم المتداعية للإفصاح عن واقعهم وخاصة أثناء الحرب والحصار، وتسليط الضوء على البرامج والمؤسسات القائمة في القطاع للتخفيف من هذه الحالة المأساوية.

ويشار إلى أنّ الغالبية العظمى من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، وهذا ما يدفعنا للقول أنّ أمر الحصار والحرب الأخيرة هو موجه ضد اللاجئين، وأنّ هذه الممارسات تضاف إلى سلسلة الجرائم الموجهة ضدهم، وضد قضيتهم في موقع لجوءهم في قطاع غزة في الوقت الذي يواجهون فيه أصعب الظروف التي مرت عليهم وعلى القضية الفلسطينية برمتها، من حيث الحصار والإغلاق والقتل والتشريد والتجويع، فمن الواضح أنّ واقع اللاجئين يسير ضمن منحدر منظم ومدرّوس من قبل المخططين له والراعين لهذا الانحدار حتى وصل اللاجئ إلى مستوى متدهور، بحيث أنّه لم ينل أدنى مقومات الحياة من المأكل والمشرب والمأوى والحماية، وقلصت الإغاثة إلى أكبر درجة ممكنة، الأمر الذي ينذر بكارثة محّة تضاف إلى الكوارث الكثيرة التي ألمت باللاجئين الفلسطينيين.

وتقوم بعض المؤسسات الدولية بدور أساسي وهام للتخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين عبر برامجها الإغاثية المنتشرة في قطاع غزة، وإحدى هذه المؤسسات الدولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" التي تقدم مساعدات هامة للاجئين من خلال برامج فاعلة.

وعليه، تأتي إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

"كيف تسهم وكالة الأونروا في التقليل من حدة الفقر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ؟"

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

☑ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه؛ فالقضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، تحتل مكاناً بارزاً على الصعيدين العربي والإسلامي والدولي. وتأتي هذه الدراسة في الوقت الذي يعاني فيه اللاجئون الفلسطينيون في مختلف أماكن تواجدهم، بالداخل والخارج، من ظروف اقتصادية واجتماعية ومعيشية وسياسية غاية في الصعوبة.

☑ منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة، ارتأينا أنه من الضروري الاعتماد على أكثر من منهج لقراءة الجوانب المختلفة من الدراسة وتحليلها. فالمنهج التاريخي سيعتمد عليه لتناول نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، والمنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب في تحليل واقع خدمات "الأونروا" في قطاع غزة والتحديات التي تواجهها.

☑ التقسيم العام للدراسة:

في سبيل إجلاء الغموض عن عناصر هذا الموضوع وإبراز أهم مسائله، تمّ تقسيم هذا العمل إلى مبحثين، هما:
١- اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة؛
٢- واقع وتحديات وكالة "الأونروا" في قطاع غزة.

المبحث الأول: اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة

يتناول هذا المبحث اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة، فيتطرق إلى الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين (المطلب الأول)، والوضع الاقتصادي والاجتماعي في مخيمات قطاع غزة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين

كانت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى جزءاً من الدولة العثمانية، انهارت هذه الأخيرة في نهاية تلك الحرب، فوجد الفلسطينيون أنفسهم واقعين بين الانتداب البريطاني ومطامع اليهود. عملت الحركة الصهيونية أثناء الحرب العالمية الأولى على التحريض على مساعدتها في تحقيق ما تطمح إليه، فاتصلت بكل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا التي رحبت بدعم الحركة، فاجتمع "حاييم وايزمان" وهو أحد مؤسسي الحركة الصهيونية بـ "آرثر جيمس بلفور" وزير خارجية بريطانيا آنذاك، إلى جانبه عدد من المسؤولين البريطانيين

الداعمين لأفكار الحركة، فأكدوا استعدادهم لمساندتها من أجل تحقيق مساعيها في حال تفكك الإمبراطورية العثمانية.

بناءً على ذلك الدعم، وضعت الحركة خطة من أجل بناء كيان لليهود في فلسطين، حيث تقوم على:

➤ انتصار الحلفاء في الحرب ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني؛

➤ إدخال بريطانيا لليهود إلى فلسطين ومنحهم السيطرة عليها وإنهاء الانتداب.

كان تصريح بلفور المحصلة الرسمية الأولى للتحالف الصهيوني-البريطاني، حيث صدر من الحكومة البريطانية بتوقيع وزير خارجيتها في 02 نوفمبر 1917 على شكل رسالة موجهة إلى رئيس الاتحاد الصهيوني العالمي "اللورد روتشيلد"، هذا أهم ما جاء فيها: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية...". بعد إصدار وعد بلفور قامت الصحف البريطانية بنشره في 08 نوفمبر 1917، فسارعت كل من فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية إلى تأييده، بينما استنكره العرب¹.

دمرت النكبة النسيج الاجتماعي والواقع الديموغرافي للفلسطينيين، فوجود أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني خارج أرضه، بل ومشتتاً في مختلف أنحاء العالم بعدد بلغ مع نهاية العام 2006، حوالي 7,5 مليون لاجئ ومهجر، ستة ملايين منهم من لاجئي 1948، ومليون من لاجئي سنة 1967، والباقي مهجرون داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية².

وبحسب تعريف وكالة "الأونروا"، يُطلق لقب "لاجئ فلسطين" على: "أي شخص كان محل إقامته الطبيعي يقع ضمن نطاق الانتداب على فلسطين خلال الفترة ما بين 01 جوان 1946 و15 ماي 1948، والذي فقد منزله وسبل عيشه على حد سواء نتيجة الحرب التي قامت عام 1948 بين العرب وإسرائيل، ويكون بذلك مؤهلاً لحمل اللقب والتسجيل لدى وكالة الأونروا". ويؤهل للتسجيل لدى وكالة "الأونروا" الأشخاص

1 - نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين في ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2012، صص 12-14.

2 - المرجع السابق، صص 41-42.

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

المنحدرين من لاجئي فلسطين، ولكن لا يستفيد من خدمات الوكالة إلا الذين يعيشون في واحد من الميادين الخمسة المشمولة في عملياتها¹. أدت الأحداث السياسية إلى إحداث تغيرات في البنية الديموغرافية للسكان الفلسطينيين، وأوجدت تجمعات وتشكيلات جديدة من نوعها، عرفت بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقد تركزت هذه التجمعات داخل حدود المدن، أو على أطرافها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وبعض الدول العربية. إذ يشكل هؤلاء اللاجئين إحدى أهم الحقائق المميزة للواقع، والشاهد الحي على سياسات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

بلغ عدد المخيمات الفلسطينية التي تعترف بها "الأونروا" في الأراضي الفلسطينية والدول العربية 58 مخيماً، تأسست غالبيتها ما بين 1948 و1950، إذ تتوزع بواقع 12 مخيماً في لبنان، و10 مخيمات في الأردن، و9 مخيمات في سوريا، و27 مخيماً في الأراضي الفلسطينية، موزعة بواقع 19 مخيماً في الضفة الغربية، و8 مخيمات في غزة. ويقدر عدد المخيمات غير الرسمية (لا تديرها "الأونروا") بـ 17 مخيماً على الأقل في مختلف المناطق².

وقد تميزت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل المخيمات، بشكل عام، بالكثافة السكانية العالية والفقر وصعوبة الظروف المعيشية، بالإضافة لتدني مستوى البنى التحتية كالشوارع وشبكات الصرف الصحي. وتقسم المخيمات الفلسطينية إلى مجموعتين، الأولى: أقيمت إثر حرب 1948، ويسكنها اللاجئون الذين شردوا بعد هذه الحرب. أما المجموعة الثانية، فقد أنشئت بعد حرب 1967، ويسكنها النازحون من الضفة الغربية والقطاع بعد وقوعها تحت الاحتلال الصهيوني³. وتشير سجلات وكالة "الأونروا" إلى أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في عام 2017، بلغ نحو 5.9 مليون لاجئ -

1 - الأونروا: مكتب الإعلام - الرئاسة، "الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين"، جانفي 2007، ص5، تم الإطلاع عليه في: 2019/08/18، على الرابط:

<https://www.unrwa.org/sites/default/files/2010030116821.pdf> (consulté le 05/09/2019)

2 - هبه خليل سعدي مبيض، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي: دراسة حالة مخيم بلاطة، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص55.

3 - المرجع السابق، ص18.

وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين -، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة "الأونروا" في 2017 ما نسبته 17% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الوكالة، مقابل 24,4% في قطاع غزة. أمّا على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى "الأونروا" في الأردن 39% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الوكالة، في حين بلغت النسبة في لبنان 9,1%، وفي سوريا 10,5%. كما تشير إحصائيات 2017، إلى أنّ نسبة السكان اللاجئين في دولة فلسطين بلغت 42,5% من مجمل السكان المقيمين في فلسطين، وأنّ 26,6% من السكان في الضفة الغربية هم لاجئون، في حين بلغت النسبة في قطاع غزة 66,2%¹.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مخيمات قطاع غزة

أصبح من نافلة القول أنّه عند الحديث عن قطاع غزة أن يتطرق المرء بحديثه عن الواقع الفلسطيني المتدهور في شتى مناحي الحياة للاجئين الفلسطينيين مع إلقاء الضوء على أوضاعهم المتداعية للإفصاح عن واقعهم، وخاصة أثناء الحرب والحصار. فلقد أوشك الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 2000 على الانهيار، حيث تزايدت معدلات البطالة، وتفاقمت شدة الفقر، وتراجع حجم الأنشطة التجارية، لاسيما بين اللاجئين. كما يعاني السكان من أزمة إنسانية متواصلة، وهي أزمة اتسع نطاقها وطال أمدها ممّا يسهم في تفشي الفقر وارتفاع معدلات حالات الفقر المدقع.

وتبيّن الأرقام المستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّه في النصف الأخير من عام 2006، بلغت نسبة الفقر المدقع 23%، وأنّ نسبة 56% من كل الأسر في الأرض الفلسطينية المحتلة تعيش تحت خط الفقر (80% في قطاع غزة)². أمّا خلال عام 2017، فتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنّ نسبة الفقر بين اللاجئين بلغت 38,5%، بينما بلغت هذه النسبة للأفراد غير اللاجئين 22,3%. أمّا حسب

1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2018/06/20"، فلسطين، 20 جوان 2018، ص1.

2 - تقرير مدير الصحة في وكالة الأونروا لعام 2006، "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الستون، 14 ماي 2007، ص3.

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

خط الفقر المدقع، فقد بلغت النسبة لدى الأفراد اللاجئين 23%، بينما هي لا تتجاوز 12,2% لدى الأفراد غير اللاجئين¹.

ما تجدر الإشارة إليه، أنّ ما يزيد عن نصف سكان قطاع غزة (53,2%) يعانون من الفقر في العام 2017، كما يمكن القول أنّ معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية (73,9%) بحوالي أربعة أضعاف (3,8). والأكثر أهمية، على صعيد رسم السياسات، إنّ مساهمة فقراء قطاع غزة 17,0% في معدل الفقر الوطني أكبر من مساهمة الفقراء في الضفة الغربية بحوالي 3 أضعاف. كما أنّ التفاوت في الظروف المعيشية يصبح كبيراً حتى إذا ما تم إعطاء المزيد من الاهتمام للأكثر فقراً من فقراء (مؤشر الفقر المدقع)، حيث تظهر النتائج أنّ حوالي ثلث سكان قطاع غزة (33,1%) يعانون من الفقر المدقع، مقابل 5,8% من سكان الضفة الغربية².

ومن المشكلات العامة التي تتخبط فيها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، نذكر ما يلي:

➤ فرض قيود غير مسبقة على الحركة بين قطاع غزة والعالم الخارجي، وفرض قيود أكثر تعقيداً على المدنيين من خلال المئات من نقاط التفتيش.

➤ يمثل قطاع غزة أحد الأماكن الأشد اكتظاظاً في العالم، حيث تبلغ نسبة الكثافة السكانية في القطاع 4033 نسمة في الكيلومتر المربع.

➤ فيما يتعلق بالظروف المعيشية فإنّ معظم معظم الأسر لا زالت تعيش في بيوت صغيرة مكوّنة في الغالب من غرفة أو غرفتين، فضلاً عن أنّها لا توفر الحماية الكافية، سواء من حر الصيف أو برد الشتاء، ممّا يزيد من مخاطر الأمراض.

➤ فيما يتعلق بالظروف التعليمية فإنّ المدارس تعاني من اكتظاظ واضح للتلاميذ، ممّا ينتج عنها مشكلة نقل التلاميذ إلى مدارس خارج حدود المخيم، الأمر الذي يؤدي إلى بعد المسافة وصعوبة الانتقال وإضاعة الوقت.

➤ فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية، حيث يوجد ارتفاع لمعدلات البطالة، وذلك نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية والإغلاق المستمر

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص2.

² - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالم الفقر في فلسطين"، 2017، تم الإطلاع عليه في: 2019/09/05، على الرابط:

http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta_poverty2017.pdf (consulté le 05/09/2019)

للمعابر من قبل الجانب الإسرائيلي، حيث معظم القوى العاملة في المخيمات تعتمد بشكل كبير على العائد المادي من العمل داخل إسرائيل. ويشير التقرير بشأن التطورات الاجتماعية والاقتصادية، الذي أصدرته "الأونروا"، إلى التدهور الحاد الذي يشهده الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يترتب عليه من تراجع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 30% خلال السنوات السبع الماضية. وقد بلغ معدل البطالة في قطاع غزة (40%)، ويتوقع ارتفاع هذا المعدل في المستقبل.

فيما يتعلق بالظروف الصحية، حيث تزداد الأوضاع سوءاً نتيجة الكثافة السكانية المتزايدة، إلى جانب تناقص الخدمات المقدمة من الجهات الرسمية، ومما يزيد تردي الوضع الصحي، حيث الأزقة الضيقة والمياه العادمة التي تمر بين الطرقات، والتي يعيث بها الأطفال، مما يسبب انتشار الأمراض والأوبئة التي تنتقل بين السكان عن طريق الاختلاط. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على حركة السكان والبضائع في قطاع غزة وخارجها تؤدي إلى عرقلة الحصول على الخدمات الصحية.

ويعتبر الفقر من أهم محددات الصحة، وهو يؤدي لا محالة إلى سوء التغذية العام وعوز المغذيات الزهيدة المقدار وتقرم الأطفال وزيادة معدلات الوفاة وفقر الدم، والمرضاة بين الفئات الشديدة الاختطار وإضعاف مناعة السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد الفقر يمنع المصابين بالأمراض غير السارية، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، من شراء الأدوية ومواصلة العلاج، وهو أمر له عواقب سلبية عليهم. وما زالت الاضطرابات النفسية تُثير قلقاً شديداً في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الحصول على الغذاء محدود بسبب القيود المادية (حظر التجول والإغلاق) ولدواع اقتصادية (ارتفاع نسبة البطالة، ونضوب الموارد، وإثقال كاهل شبكات المساندة الاجتماعية بالأعباء). وقد تراجع مستوى الأمن الغذائي في كل مناطق قطاع غزة منذ عام 2000، مما أدى إلى انتشار فقر الدم بين الحوامل والأطفال بشكل رهيب.

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

فيما يتعلق بالبنية التحتية، حيث يوجد تدهور واضح في معظم المخيمات لجميع شبكات البنية التحتية، والمتمثلة في الطرقات، المياه، الكهرباء، الصرف الصحي¹.

المبحث الثاني: وكالة "الأونروا": الواقع والتحديات

يناقش هذا المبحث واقع وتحديات وكالة "الأونروا"، فيتناول الإطار القانوني للوكالة (المطلب الأول)، واقع الخدمات التي تقدمها في قطاع غزة (المطلب الثاني)، وكذا التحديات التي تواجهها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الإطار القانوني لوكالة "الأونروا"

تم تأسيس وكالة "الأونروا" بموجب القرار رقم (IV) 302، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 8 ديسمبر 1949²، وبدأت عملياتها في الفاتح ماي 1950، حيث كلفت بتوفير المساعدة للاجئين 1948، وفيما بعد، وعلى نحو طارئ ومؤقت للاجئين الفلسطينيين من جراء حرب 1967، ولأولئك المهجرين والنازحين نتيجة للأعمال العدائية اللاحقة، فهي تعمل على تقديم الدعم والحماية لحوالي 5 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها في الأردن، لبنان، سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية)³.

تعتبر وكالة "الأونروا" منظمة دولية غير دائمة، يتم تجديد ولايتها كل ثلاث سنوات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيما يتعلق بتمويلها، فالوكالة تعتمد على ما تقدمه الدول المانحة، ورغم أن الوكالة تابعة للأمم المتحدة إلا أنها لم تخصص لها موازنة مالية. أما حدود عملياتها، فلم يرد في نص قرار التأسيس ما يحدد بشكل قاطع، دول

¹ - أنظر:

- نادر جواد النمرة، "استراتيجيات تطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة: مخيم خان يونس للاجئين - حالة دراسية -"، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 27.

- تقرير مدير الصحة في وكالة الأونروا لعام 2007، "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، 24 أبريل 2008، ص 3-12.

² - لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة: بكر عباس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص 33.

³ - محمد علي الخالدي، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان 2002، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص 26.

عملياتها ومناطقها. ففي الأيام الأولى للنكبة عملت "الأونروا" على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، كخدمات التعليم، والصحة، وغيرها، مما أسهم في الحفاظ على تواجدهم داخل المجتمع. وفي الخمسينيات التحق العديد من اللاجئين بمدارس "الأونروا" ومعاهدها، كما وفرت للاجئين الفلسطينيين إمكانية العمل في مؤسساتها التعليمية والصحية، بذلك ساعدت اللاجئين الفلسطينيين، خاصة داخل مخيمات اللجوء، في تحسين أوضاعهم المعيشية المختلفة¹.

تشمل الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفئات العريضة التالية: التعليم، والتدريب المهني والتقني، والرعاية الصحية الأولية الشاملة، با في ذلك صحة الأسرة والمساعدة من أجل العلاج بالمستشفيات، وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين، والمساعدة الغوثية للأسر المعوزة، وخدمات التنمية الاجتماعية للنساء والشباب وذوي الإعاقة. كما وضعت الوكالة برنامجاً حقق نجاحاً كبيراً في مجال تقديم القروض المتناهية الصغر والمشاريع الصغرى. وبالإضافة إلى برنامجها الحالي، تضطلع الوكالة بطائفة عريضة من مشاريع البنى الأساسية من أجل تحسين الأحوال المعيشية للاجئين.

تقدم وكالة "الأونروا" خدماتها من خلال موظفيها ومنشأتها. وعلى وجه الإجمال، تُشغل الوكالة 663 مدرسة، و8 من مراكز التدريب المهني، و125 من منشآت الرعاية الصحية الأولية، و65 من مراكز برامج المرأة، و39 من مراكز إعادة التأهيل القائمة على المجتمع. وتقدم الوكالة المساعدة لحالات العسر (مثل المساعدات الغذائية) إلى قرابة 250.000 لاجئ، كما منحت منذ العام 1991 حوالي 100.000 قروض التسليف الصغيرة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. واستجابة للنزاع المستمر في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2000، دأبت "الأونروا" على تقديم المساعدات الإضافية الطارئة إلى اللاجئين المسجلين لديها، وكذلك إلى غيرهم ممن يحتاجون إلى المساعدة. وتركز برامج "الأونروا" بشكل خاص على تلبية الحاجات الخاصة للنساء والأطفال والكهول².

من خلال برامجها الأساسية في المساعدة والتنمية البشرية ونطاق التدخلات لدى السلطات الحكومية، تقدم وكالة "الأونروا" شكلاً من أشكال الحماية للاجئين الفلسطينيين في منطقة عملياتها. ومن ناحية أخرى، لا يضم تكليف وكالة "الأونروا" مهمة إيجاد حل شامل للنزاع الإسرائيلي

1 - هبه خليل سعدي مبيض، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

2 - الأونروا: مكتب الإعلام - الرئاسة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

الفلسطيني وقضية لاجئي فلسطين، وإنما يعتبر القيام بهذه المهمة مسؤولية الأطراف المتنازعة وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية.

المطلب الثاني: واقع خدمات "الأونروا" في قطاع غزة

تقوم بعض المؤسسات الدولية بدور أساسي وهام للتخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين عبر برامجها الإغاثية المنتشرة في قطاع غزة، وإحدى هذه المؤسسات الدولية وكالة الغوث الدولية "الأونروا" التي تقدم مساعدات هامة للاجئين من خلال برامج فاعلة.

يتميز قطاع غزة بين مناطق عمليات "الأونروا" الخمس بأن أغلبية سكانه هم من اللاجئين الذين يعيش أكثر من نصفهم في ثمانية مخيمات، وهي: جباليا، خان يونس، رفح، البريج، الشاطئ، المغازي، النصيرات، ودير البلح¹.

بعد اندلاع الانتفاضة بتاريخ 2000/9/29، وما رافقها من حصار وإغلاق وعدوان إسرائيلي وانقطاع آلاف الفلسطينيين عن العمل، شرعت "الأونروا" بتقديم مساعدات تمثلت في توزيع المواد الغذائية على السكان اللاجئين المسجلين في الأراضي الفلسطينية وتقديم مساعدات تموينية، أو مساعدة لاستصلاح المسكن، أو تقديم خيام، أو مساعدات مالية للذين دمرت بيوتهم جراء القصف والعدوان الإسرائيلي. وعلى الرغم من التوزيع الواسع للمساعدات الإنسانية الطارئة خلال السنتين السابقتين، إلا أن المساعدات غير كافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، بسبب شدة الإغلاق، واستمرار الحصار، وازدياد معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات الغذائية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة تُقدم إلى أولئك الذين فقدوا فرص عملهم، لمساعدتهم في تلبية احتياجات أسرهم. فتقدم "الأونروا" الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصرف الصحي والنظافة العامة وإصلاح المأوى، كما تقدم مساعدات اجتماعية أخرى، تشمل المساعدات الغذائية الطارئة، والمساعدات النقدية الطارئة، والنقد مقابل العمل. ويبلغ عدد اللاجئين في فلسطين المسجلين لدى "الأونروا" 2,11 مليون لاجئ، 1,3 مليون في غزة، أكثر من نصفهم يحصلون على إحدى أشكال المساعدات الغذائية (المساعدات الغذائية الطارئة، المساعدات النقدية الطارئة، النقد مقابل العمل، أو سبل العيش).

¹ - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (15)، "الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء"، بيروت، 2010، ص32.

وفيما يلي عرض مختصر لخدمات وكالة "الأونروا" في قطاع غزة¹:

1- الخدمات التعليمية:

يوجد في قطاع غزة 228 مدرسة لـ "الأونروا"، تعمل تسعة من كل عشرة مدارس منها بنظام الفترتين، ويدرس فيها 206.144 طالب وطالبة، بالإضافة إلى مركزين للتدريب المهني والتقني؛ فيما يبلغ عدد موظفي التعليم 8.512 موظفاً.

وما ينبغي الإشارة إليه، أنّ نسبة الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) بلغت 3% عام 2017، في حين بلغت النسبة لغير اللاجئين 3,6%. كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى، فبلغت 18,1% من مجمل اللاجئين، في حين بلغت النسبة لغير اللاجئين 16,6%.

2- الخدمات الصحية:

تقوم "الأونروا" بتقديم خدمات الصحة الأساسية في قطاع غزة عن طريق 20 مركزاً، ويبلغ عدد الموظفين العاملين في قطاع الخدمات الصحية 1.274 موظفاً، وذلك بحسب الأرقام المنشورة في أبريل 2010. أمّا خدمات الرعاية الصحية المتخصصة فهي غير متاحة في قطاع غزة. وقد أدى إغلاق الحدود المتكرر إلى تزايد صعوبة حصول مرضى هذا القطاع على تلك الخدمات. وتجدر الملاحظة بأنّ هؤلاء المرضى، حتى مع حصولهم على تصاريح مغادرة قطاع غزة للحصول على الرعاية الطبية، يُحرمون في معظم الأحيان من الوصول إلى نقاط العبور نفسها، ولم يعد في الإمكان ضمان نظام الإحالة الفعلية للاجئين الفلسطينيين. وأكثر المرضى الفلسطينيين تأثراً بهذه المشكلة هم أولئك المرضى المصابون بأمراض تهدد حياتهم أو ممّن يحتاجون لرعاية طبية طارئة.

3- الخدمات الاجتماعية:

¹ - أنظر:

- تقرير مدير الصحة في وكالة الأونروا لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، "برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)"، نشر في: 17 ماي 2018، تم الإطلاع عليه في: 05/09/2019، على الرابط:
<http://plord.ps/post/7102/> - الغوث - وكالة - الخدمات - الاجتماعية في - وكالة - الغوث - (الأونروا)
(consulté le 05/09/2019) وتشغيل - اللاجئين - الفلسطينيين - (الأونروا)

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

يبلغ عدد حالات العسر الشديد في قطاع غزة 93.666 لاجئاً، يشكلون 8,5% من مجموع اللاجئين المسجلين، وهناك ستة مراكز تأهيل مجتمعي، وعشرة مراكز لبرامج المرأة. ويبلغ عدد الموظفين العاملين في قطاع الخدمات الاجتماعية 202 موظفاً.

إن هدف "الأونروا" الأساسي في غزة هو ضمان عمليات تداخل واستهداف موحدة ومتسقة ومعززة للفقر، والتي من شأنها أن تسمح بالتخفيف من معاناة الأسر المعيشية وإدماج عمل التنمية البشرية وجعل الاستعمال الفعال للموارد متاحاً. إن إدماج برنامج الطوارئ مع الإغاثة والخدمات الاجتماعية في أبريل من عام 2013، قد أدى إلى حدوث العديد من التغييرات الهيكلية، وإضافة عدد من الوحدات والأقسام مكنت من التركيز على برامج أكثر استدامة في أقسام "الأونروا" المختلفة.

وفي قطاع غزة، توفر "الأونروا" للاجئي فلسطين الفقراء مساعدة شبكة أمان اجتماعي بشكل فصلي، وتعمل على تعزيز التنمية والاعتماد على الذات للأفراد الأقل حظاً في مجتمع اللاجئين، وخصوصاً النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقات وكبار السن. كما يحتفظ برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية بسجلات ووثائق لاجئي فلسطين المسجلين ويحافظ على تحديثها من أجل تحديد أهلية الحصول على خدمات "الأونروا".

ويعد التأهيل المجتمعي جزءاً هاماً من عمل "الأونروا" في قطاع غزة، وهو عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى إعادة تأهيل كافة الأشخاص ذوي الإعاقات وإدماجهم اجتماعياً في الوقت الذي يقدم لهم فيه فرصاً متكافئة. وهي تقوم بتنفيذ التأهيل المجتمعي من خلال تضافر جهود الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم مع الخدمات الصحية والتربوية والمهنية والاجتماعية الملائمة. كما تعمل "الأونروا" أيضاً على تنفيذ برامج للمرأة خصيصاً، وذلك عبر مراكز لبرامج المرأة تهدف إلى تمكين المرأة اللاجئة وتحسين وضعها الاقتصادي، وتنميتها الاجتماعية وتعزيز دورها داخل الأسرة والمجتمع على حد سواء، إضافة إلى تعزيز ثققتها بنفسها واعتمادها على ذاتها.

وتولي "الأونروا" تركيزاً خاصاً للشباب، وذلك في ضوء وضعهم الحالي والاتفاقيات العديدة التي تتناول حقوقهم، مثل اتفاقية حقوق الطفل. ويسعى برنامج "الأونروا" لتعزيز رفاه الأطفال والشباب وزيادة مشاركتهم في الأنشطة البناءة، من خلال توفير أنشطة لبناء القدرات ورفع الوعي، إلى جانب الفرص الرياضية والثقافية والترفيهية.

وبالإضافة إلى الشباب، تعمل "الأونروا" أيضاً مع الأيتام، ويقدم برنامجها الفرعي هذا رعاية خاصة للأيتام من خلال مشروع ممول من قبل جمعية الهلال الأحمر في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهو يقدم معونات نقدية، ويهدف إلى تعزيز تقدم الأيتام اللاجئين باعتبارهم شركاء في عملية التنمية، وذلك من خلال تعزيز دورهم ومشاركتهم الفاعلة في تنمية عائلاتهم ومجتمعاتهم.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه وكالة "الأونروا"

مع بداية العملية السلمية بدأ العجز في ميزانية "الأونروا" يظهر بشكل أكبر من ذي قبل، رافق ذلك تنصل الدول المانحة من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها مع "الأونروا"، والمتعلقة بدعم ميزانيتها، إذ لم تأخذ هذه الدول بمختلف التطورات من زيادة سكانية للاجئين الفلسطينيين، وارتفاع مستويات المعيشية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، قد فُسر موقف الدول المانحة بأنه محاولة للضغط على طرفي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من أجل التوصل لحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة الضغط على الطرف الفلسطيني بهدف تقديم المزيد من التنازلات. ولا يمكن هنا إغفال دور "الأونروا" في تعزيز هذه الأزمة من خلال تفضيلها للمشاريع ذات الصلة بالعملية السلمية على المشاريع العامة التي وجدت من أجل تحقيقها.

انعكس العجز المالي الذي مرت، ولا تزال تمر به "الأونروا" سلباً على الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين كافة، خاصة في المخيمات الفلسطينية، وكان لهذا العجز تفسيرات كثيرة تركز أغلبها حول رغبة بعض الأطراف تصفية عمل وكالة "الأونروا" وإنهاءها، ومن بين أبرز هذه الجهات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ توقيع اتفاقيات السلام، وخاصة مؤتمر مدريد عام 1991، تسعى كل من إسرائيل والولايات المتحدة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تصفية وكالة "الأونروا"، وذلك بالعمل على تقليص مصادر التمويل، وإنهاء عدد من أنشطتها، ونقل مهماتها للدول المضيفة للاجئين، كذلك العمل على إلغاء قرار تأسيسها وشطبها. كما فرضت إسرائيل والولايات المتحدة ضغوطاً على الوكالة من خلال إجبارها على تنفيذ ما عرف بـ "برنامج تطبيق السلام" في أكتوبر 1993، فقد قال المفوض العام للأمم للأونروا في تقريره لعام 1994/1995: "استهدفت الوكالة من خلال برنامج تطبيق السلام الإسهام في تعزيز البيئة الأساسية والموارد

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

الاقتصادية المتاحة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، تمهيداً للتسليم النهائي للخدمات... ". بالإضافة لذلك، قدمت كل من أمريكا وإسرائيل مشروعات تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم في البلدان المضيفة، مما يؤدي إلى إنهاء المخيمات الفلسطينية وتصفيتها، وهذا بدوره يسهم في تصفية "الأونروا"¹.

وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" في 2011/12/6 "أنّ إسرائيل تحرّض على إغلاق وكالة "الأونروا" بحجة أنّ هذه الوكالة تشكل عقبة أمام أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين بسبب المعايير المختلفة لوضع اللاجئين الفلسطيني. وقالت "عينات بلف" عضو الكنيست عن "حزب الاستقلال": "إننا نؤيد مساعدة الفلسطينيين في الأمم المتحدة في مجال التعليم والصحة، ولكن ليس عن طريق هذه الوكالة التي تضر بجهود السلام". وكان "سلفان شالوم" وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي السابق قد دعا في تصريح له في 2005/11/7 إلى نقل صلاحيات وكالة "الأونروا" إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وهددت الإدارة الأمريكية وكذلك الكونغرس، السلطة الفلسطينية بقطع المساعدات عنها وعن "الأونروا" إذا هي أصرت على طرح الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011، وتحت وطأة ضغط اللوبي الإسرائيلي قدم مستشار الرئيس الأمريكي السابق بوش "اليوت ابرامز"، والذي يعمل عضواً في قسم دراسات الشرق الأوسط التابع للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس طالباً بإعادة النظر في مساعدات واشنطن لوكالة "الأونروا"، محملاً "الأونروا" مسؤولية الحفاظ على وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأشار إلى أنّ "الأونروا" قد بدأت بخدمة 750 ألف لاجئ، أمّا الآن فقد أصبح عددهم 5 مليون، وقد انتهت كل قضايا اللاجئين في العالم إلاّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، والسبب هو وجود "الأونروا"².

من ناحية أخرى، يمكن تفسير علاقة "الأونروا" بالدول والمؤسسات التي تتلقى من التبرعات لصالح تنفيذ برامجها في المخيمات، ومدى تأثير تلك التبرعات على السياسات الداخلية للوكالة على أنّه تسييس للمساعدات لكن بشكل غير مباشر. في هذا السياق يقول

1 - هبه خليل سعدي مبيض، مرجع سبق ذكره، ص ص142-144.

2 - علي هويدي، "أزمة الأونروا والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي - الواقع والآفاق، المنظم من طرف مركز العودة الفلسطيني بلندن، ومركز الجزيرة للدراسات والاستشارات، الدوحة، يومي: 14 أبريل 2002، ص3.

"Duffield Mark" أنّ "التدخل الإنساني أصبح وبشكل متزايد جزءاً مهماً من سياسات الحكومات الغربية من أجل تغيير/ تحويل الصراعات، وتقليص العنف ووضع قواعد للتنمية الليبرالية".

هذا التغيير في دور المساعدات أصبح يُعرف على أنه "New Humanitarianism". وعليه، فإنّ توجهات "الأونروا" من أجل توصيل المساعدات الإنسانية من خلال برامجها تضعها في صراع مع مصالح الحكومات الغربية، والذين هم من الداعمين الرئيسيين للوكالة، ويظهر هذا الصراع بشكل واضح في كل من قطاع غزة وسوريا¹.

تحدي آخر تواجه "الأونروا" هو نقص التمويل وتغييره تبعاً للتغيرات السياسية، والنداءات الطارئة المستمرة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو خارجها. وتشير "رندة فرح" في مقالها "علاقة مضطربة لكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون"، إلى أنّ "الأونروا" مؤسسة مليئة بالتناقضات، ذلك أنّها مرتبطة في شبكة علاقات دولية ممثلة بالمانحين الذين يساهمون عبر التمويل في رسم جزء كبير من سياساتها وأجندتها، وهو ما يتعارض مع مصالح اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول المانحة وإسرائيل. فكل جهة من تلك القوى الفاعلة تسعى إلى جذب "الأونروا" إلى الجانب الذي يخدم مصالحهم. على سبيل المثال، تبنت القوى الغربية (وكثير منها من المانحين الرئيسيين لوكالة الأونروا) الموقف الإسرائيلي اتجاه قضية اللاجئين. وعلى الجانب الآخر، يعتبر اللاجئون الفلسطينيون، بمن فيهم الواقعون ضمن ولاية "الأونروا"، حقوقهم القانونية والسياسية حقوقاً لا تقبل التفاوض. وهنا يظهر التناقض الواضح بين مصالح القوى الغربية داخل وكالة "الأونروا" أنّها مؤسسة متناقضة بطبيعتها. وهنا يصب السؤال الأكثر إلحاحاً، إذا ما كانت الأونروا أداة لتنفيذ أجندة المانحين - وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية- فيما يتعلق بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ؟ وكيف أصبحت الأونروا جزءاً من عملية تسييس المساعدات الإنسانية ؟ وهل أصبحت المساعدات الدولية بديلاً لإيجاد حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، حيث أنّها تحوّلت من كونها مساعدات إنسانية إلى أحد مظاهر الإرادة السياسية للدول المانحة من أجل الضغط على الفلسطينيين لقبول التسوية

1 - علا فرحات موسى التميمي، مأسسة الاستثناء: الأونروا وتقويض الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الدولية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2016، ص49.

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجا -

مع إسرائيل. وهل يمكن اعتبار الأونروا أنها "حكومة غير إقليمية" تنافس السلطة الفلسطينية على التمويل والمسؤوليات اتجاه اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في وجود نص تكليف كتب على عجل، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود إجراءات للمساءلة والإدارة السليمة، وعدم وضوح بشأن موقع الأونروا بالنسبة لحقوق اللاجئين¹.

الخاتمة:

في ظرف الحصار والإغلاق المشدد الذي فرض على قطاع غزة، ازدادت معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، وانخفضت قيمة الصادرات إلى درجات كبيرة كما تقلصت نسبة الواردات في ظل تحكم إسرائيل بالمعابر ومنع الحركة والتبادل التجاري، واقتصرت على المواد الاستهلاكية الغذائية وبعض المواد الطبية، والوقود، في محاولة لتدمير البنية التحتية وتعطيل ديناميات الإنتاج وإعادة قطاع غزة إلى العصور الماضية، وقد عكس ذلك نفسه على الحالة الاقتصادية العامة، وذلك من حيث عدم توفر ظروف مناسبة للقطاع الخاص للعمل.

إن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية، ما يلي:

- نعتقد بأن إلغاء وكالة "الأونروا" أو تصفية أعمالها وطي صفحة قضية اللاجئين لن تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب، بل قد تطال مصالح الأقطار العربية المضيفة، لأنّ بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم، وهذا مرفوض من قبل اللاجئين أنفسهم ومعظم الدول المضيفة؛
- تعترض "الأونروا" عدداً من العوائق أمام جهود الوكالة الرامية إلى تقديم الخدمات الضرورية والمساعدة الملحة إلى اللاجئين، وكثيراً ما أدت عمليات إغلاق المعابر بين الضفة الغربية والقدس وغزة، وإغلاق الطرق داخل هذه المناطق، والتدابير الأخرى التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى منع أو تأخير حركة موظفي الوكالة وتقديم خدمات الإغاثة الطارئة، بما في ذلك إصلاح وإعادة بناء ما يتم تدميره من مأوي اللاجئين في المخيمات؛
- مواجهة مخططات التوطين تتطلب مناشدة الدول العربية المضيفة من أجل دعم حق العودة عبر تقديم تسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين المقيمين على أراضيها، لا سيّما لبنان والعراق

¹ - المرجع السابق، ص ص52-59.

وتجسيد المواقف المعلنة برفض التواطين ودعم صمودهم الاجتماعي، عدا عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية "الأونروا"؛

- مسؤولية الأسرة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة تجاه مشكلة اللاجئين، يتطلب عدم الإقدام على حل وكالة "الأونروا" قبل تطبيق حق العودة، وعدم المساس بهذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها، ففضية اللاجئين ستبقى قضية سياسية، وحلها يكمن في إلغاء مأساة اللجوء والتشرد، وتطبيق حق العودة؛
- يبقى العامل الأهم في رفض التواطين والتمسك بحق العودة وهو الدور الخاص للاجئين المستهدفين بشكل مباشر بإفشال مشاريع إلغاء "الأونروا" وتصفية خدماتها من خلال مواصلة التحركات المطلوبة.

بناءً على نتائج الدراسة يمكن إعطاء بعض الاقتراحات على النحو التالي:

- التركيز على الحصار والإغلاق بوصفهم المسببين الرئيسيين لحالة الفقر والإفقار في قطاع غزة، والقيام بفعاليات تناشد الضمان الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة والرباعية، بالعمل على رفع الحصار وإزالة الإغلاق بوصفهما المسببين الرئيسيين وراء حالة الفقر؛
- مطالبة المجتمع الدولي بتحميل مسؤوليته القانونية والأخلاقية، وذلك عبر تفعيل مبدأ التضامن الإنساني، وبهذا الصدد من المناسب بلورة الآليات اللازمة عبر تنظيم حملات دولية واستقدام نشطاء منظمات التضامن الدولي، وخلق تظاهرة إعلامية بهدف كسر الحصار الظالم الذي فرض على قطاع غزة؛
- ضرورة أن تراعي وكالة "الأونروا" معيار الأثر في مشاريعها، وهو التقليل من حدة الفقر، لزيادة الآثار التنموية للمشاريع المنفذة من أجل تحقيق أكبر تمكين اقتصادي وإحداث تغييرات مستدامة وطويلة الأجل على الفئات المستهدفة؛
- التركيز على معيار الارتباط من قبل وكالة "الأونروا" لمشاريعها المساهمة في تخفيف حدة الفقر من أجل ضمان تقاطع وترابط أهداف الوكالة وإستراتيجياتها، مع متطلبات المستفيدين وسياسات التنمية الوطنية؛
- إعطاء أهمية أكبر لمعيار الفعالية لمشاريع وكالة "الأونروا" المساهمة في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة، وذلك لتحقيق جميع الأهداف المرسومة للمشاريع؛

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجاً -

- الاهتمام بمعيار الكفاءة في مشاريع وكالة "الأونروا" المساهمة في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة، لضمان تحقيق الأهداف المرسومة عن طريق الاستغلال الأمثل والأكثر اقتصادية للموارد المتاحة؛
- إقناع الممولين بتنفيذ مشاريع تضع تحديد دقيق لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة وفق الأولويات والخطط الوطنية، وبعيداً عن الأجندات الخاصة؛
- ضرورة رقابة الحكومة الفلسطينية على مشاريع وكالة "الأونروا" المنفذة في قطاع غزة، ودراسة ما إذا كانت هذه المشاريع تتواءم مع رؤية وتطلعات الحكومة أم لا من أجل تحقيق السياسات الوطنية؛
- تمكين الاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصاد مستقل غير تابع ومعتد على المنح والمساعدات الدولية من خلال استحداث نوعية مشاريع وبرامج جديدة وغير تقليدية تهتم بالتنمية المستدامة وتعزز ثقافة الاعتماد على الذات؛
- المسح الميداني وحصر المواقع لجميع المخيمات، وذلك لتحديث قواعد البيانات بشكل مستمر لفهم أي مشكلة ووضع حد لها قبل تفاقمها؛
- تحقيق مبدأ الشراكة الشعبية، والاعتماد على قدرات ومجهودات السكان، والتعاون المستمر بين كافة الجهات المسؤولة عن المخيم؛
- ضرورة التصدي للمحاولات الرامية لتصفية وكالة "الأونروا"؛
- العمل على معالجة مشكلة الكثافة السكانية داخل المخيمات من خلال العمل على توسيع حدودها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً / قائمة المصادر:

أ- تقارير الهيئات الدولية:

- تقرير مدير الصحة في وكالة الأونروا لعام 2006، "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الستون، 14 ماي 2007.
- تقرير مدير الصحة في وكالة الأونروا لعام 2007، "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، 24 أبريل 2008.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة: بكر عباس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
- محمد علي الخالدي، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان 2002، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

ب- الرسائل الجامعية:

- علا فراحات موسى التميمي، مؤسسة الاستثناء: الأونروا وتقويض الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الدولية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2016.
- نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين في ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2012.
- هبه خليل سعدي مبيض، اللاجئين الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي: دراسة حالة مخيم بلاطة، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

ج- المقالات في المجالات:

- نادر جواد النمرة، "استراتيجيات تطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينية في قطاع غزة: مخيم خان يونس للاجئين - حالة دراسية -"، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 134-160.

د- المداخلات في الملتقيات والندوات:

- علي هويدي، "أزمة الأونروا والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي - الواقع والأفاق، المنظم من طرف مركز العودة الفلسطيني بلندن، ومركز الجزيرة للدراسات والاستشارات، الدوحة، يومي: 14 أبريل 2002.

هـ- التقارير الرسمية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2018/06/20"، فلسطين، 20 جوان 2018.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (15)، "الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء"، بيروت، 2010.

و- المقالات على مواقع الانترنت:

- الأونروا: مكتب الإعلام - الرئاسة، "الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين"، جانفي 2007، تم الإطلاع عليه في: 2019/08/18، على الرابط:

<https://www.unrwa.org/sites/default/files/2010030116821.pdf> (consulté le 05/09/2019)

دور وكالة "الأونروا" في التقليل من حدة الفقر في فلسطين - مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نموذجا -

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "معالم الفقر في فلسطين"، 2017، تم الإطلاع عليه في: 2019/09/05، على الرابط:

http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta_poverty2017.pdf (consulté le 05/09/2019)

- دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، "برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)"، 17 ماي 2018، تم الإطلاع عليه في: 2019/09/05، على الرابط:

<http://plord.ps/post/7102/> -وكالة-الغوث-وتشغيل-اللاجئين-الفلسطينيين-الأونروا) (consulté le 05/09/2019)